A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/12/INF/2
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 1 سبتمبر 2017

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثانية عشرة
جنيف، من 4 إلى 6 سبتمبر 2017

قائمة بالوثائق التحضيرية

من إعداد الأمانة

رمز الوثيقة	موضوع الوثيقة
WIPO/ACE/12/INF/1	قائمة بالمشاركين
WIPO/ACE/12/INF/2	قائمة بالوثائق التحضيرية
WIPO/ACE/12/INF/3	الجدول الزمني المقترح
WIPO/ACE/12/1	جدول الأعمال
WIPO/ACE/12/2	أحدث أنشطة الويبو في مجال إذكاء الاحترام للملكية الفكرية *من إعداد الأمانة*

WIPO/ACE/12/3

التخلص من السلع المتعدية على الملكية الفكرية وإتلافها بطريقة مأمونة بيئيا- الموجز التنفيذي

من إعداد الدكتور مارتن غوارد، مستشار مستقل في مجال البيئة، جنيف، سويسرا

الملخص: تقدّم هذه الدراسة مدخلاً إلى القضايا الرئيسية المتعلقة بالتخلص من السلع المتعدية على الملكية الفكرية وإتلافها بطريقة مأمونة بيئيا. وتعرض تفاصيل الأطر القانونية والعملية المطبقة، من منظور الملكية الفكرية والمنظور البيئي، وتلخص أبرز الشواغل البيئية المتعلقة بإتلاف الأنواع الشائعة من السلع المتعدية على الملكية الفكرية والتخلص منها. وانطلاقاً من تحليل التحديات المطروحة وفرص التحسين الممكنة، تبحث الدراسة مواطنَ القوة والضعف في الأساليب الشائعة والبديلة المتبعة في التخلص من هذه السلع وإتلافها، ومبادرات إعادة التدوير وإعادة الاستخدام. ويولى اهتمام خاص للاعتبارات العملية، مثل القيود على الموارد المادية والمالية، لا سيما ما يتعلق منها بالبلدان النامية. وتشدد الدراسة على الدور الهام لحملات التوعية والتثقيف والخيارات البديلة للتخلص من تلك السلع وإعادة تدويرها، وتدعو في الوقت ذاته إلى التعاون في مجال بناء قدرات الجهات الفاعلة الرئيسية من خلال إتاحة مبادرات التدريب والمواد التثقيفية المكيفة بحسب الغرض المنشود.

WIPO/ACE/12/4

التجارب الوطنية في التخلص الآمن بيئياً من السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية

مساهمات من إعداد إيطاليا والمكسيك

التخلص الآمن بيئياً من المنتجات المتعدية على حقوق الملكية الفكرية: تجربة إدارة الجمارك الإيطالية

وثيقة من إعداد الدكتور دافيد تانزاريلا، موظف جمارك كبير في الإدارة المركزية للضبط ومكافحة الاحتيال، وكالة الجمارك والاحتكارات، روما، إيطاليا

الملخص: تقوم خبرة الجمارك الإيطالية في مجال التخلص الآمن بيئياً والمستدام من المنتجات المتعدية على حقوق الملكية الفكرية على تطبيق لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 2013/608 بشأن إنفاذ الجمارك لحقوق الملكية الفكرية (لائحة الاتحاد الأوروبي 2013/608) والأحكام الوطنية ذات الصلة. وللمسائل العملية كتكاليف التخزين مثلاً دور رئيسي في رسم معالم أنشطة الجمارك الإيطالية في هذا الصدد.

وتسري اللائحة 2013/608 في إيطاليا على أعمال استيراد سلع متعدية على الملكية الفكرية التي تعتبر مخالفات إدارية. وينص القانون الوطني على أن المخالفة الإدارية تعني الطرود الصغيرة (التي تشمل عدداً ضئيلاً من الوحدات أو يكون وزنها الإجمالي منخفضاً) التي تُنقل بالبريد السريع وخدمات البريد العادي. وقد يُطلب من أصحاب الحقوق في هذه الحالات، دفع تكاليف التخزين والإتلاف، ويكون للمستورد حق طلب تعويضات إن تبيّن لاحقاً أن السلع لا تعتدي على الملكية الفكرية.

ويعتبر استيراد السلع المتعدية على الملكية الفكرية في جميع الحالات الأخرى جريمة جنائية تنطبق عليها الإجراءات الجنائية المرتبطة بإتلاف البضائع المتعدية التي قد تستغرق سنوات عدة حسب تعقّد الحالة. ويجوز لتفادي هذه المشكلة طلب إتلاف البضائع التي يُشتبه بأنها متعدية على الملكية الفكرية قبل انتهاء الإجراء الفضائي. ومن الضروري في هذه الحالات

الاحتفاظ بعينات عن السلع.

والجمارك الإيطالية هي السلطة الإدارية المختصة لتنفيذ عملية التخلص من السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية أو لأداء دور الشرطة القضائية، حسب نوع الإجراء. وتُشرف الجمارك الإيطالية في كلتا الحالتين على عمليات الإتلاف وتتحمل مسؤولية ضمان التخلص السليم من المنتجات المحجوزة.

التخلص من السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية وإتلافها الآمنان بيئيا- حالة المكسيك

مساهمة من إعداد السيد مغيل أنخيل مارغاين، المدير العام، المعهد المكسيكي للملكية الصناعية، مكسيكو سيتي، المكسيك

الملخص: لا تنص تشريعات المكسيك على أحكام محددة بشأن إتلاف السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية. ولكن يوجد إطار قانوني متطور، منصوص عليه في لوائح مختلفة، يضمن إتلاف بعض السلع الخطرة بطريقة آمنة بيئيا. ويشمل نطاق تطبيقه تدابير للتخلص من السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى القانون العام المتعلق بالوقاية والإدارة المتكاملة للنفايات. وعلاوة على ذلك، تنظم اللوائح التقنية الصادرة عن أمانة البيئة والموارد الطبيعية ولجنة الحماية من المخاطر الصحية وأمانة الاتصالات والنقل، أنشطة الشركات التي تتلف سلعا مثل السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية، للتخفيف من ضررها البيئي قدر الإمكان.

WIPO/ACE/12/5

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية على الصعيدين الوطني والإقليمي

مساهمات من إعداد أرمينيا وشيلي والصين واليابان وناميبيا والفلبين وتايلند وتركيا وفييت نام

تجربة أرمينيا في تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية

مساهمة من إعداد السيدة كريستين هامباريان، رئيسة قسم حق المؤلف والحقوق المجاورة، وكالة الملكية الفكرية لجمهورية أرمينيا (إيبا)، يريفان، أرمينيا

الملخص: سعت أرمينيا جهدها لمقاربة تشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية، واتخذت خطوات أولية بغرض إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بما يتماشى مع المعايير الدولية ومعايير الاتحاد الأوروبي، وتنفيذ أنشطة توعية بحقوق الملكية الفكرية.

وقد نفذت الأنشطة المذكورة أعلاه في إطار الاستراتيجية الوطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية ومشروع التوأمة لتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في جمهورية أرمينيا. وكان الهدف الرئيسي وراء إصلاح نظام حقوق الملكية الفكرية في أرمينيا هو تنمية الاقتصاد والإبداع في أرمينيا وتعزيز قدرتها على المنافسة في الاقتصاد العالمي.

وتضطلع وكالة أرمينيا للملكية الفكرية بدور هام في التنسيق بين كافة المؤسسات المسؤولة عن إنفاذ تشريعات حقوق الملكية الفكرية. ويتمثل أحد أهدافها الرئيسية في إذكاء وعي سلطات الإنفاذ وعامة الجمهور بالآثار المترتبة على التعدي على العلامات التجارية وحق المؤلف.

تنسيق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية: الهدف الرئيسي في الاستراتيجية الوطنية للملكية الصناعية في شيلي

مساهمة من إعداد السيدة إيلين فرودن، مستشارة قانونية في إدارة الشؤون الدولية والسياسة العامة بالمعهد الوطني للملكية الصناعية في سانتياغو دي شيلي في شيلي

الملخص: تتمتع عدة مؤسسات في شيلي بصلاحيات الإنفاذ تماشيا مع وظيفة واختصاصات كل منها، ولكن حتى وقت قريب لم تكن هناك هيئة تنسيق فوق أرض الواقع. وفي عام 2016، أطلقت شيلي استراتيجية وطنية للملكية الصناعية تتضمن اقتراحا من 60 إجراء، أربعة منها تدخل في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وتشمل هذه الإجراءات الأربعة إنشاء فريق عامل معني بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية (الفريق العامل).

وأُنشئ الفريق العامل في عام 2016، وهو يتألف من الوكالات الرئيسية المعنية بالإنفاذ. وتتمثل غايته في العمل كمنتدى للمعلومات والتنسيق لجميع الأعضاء، وعند الاقتضاء، تقديم مقترحات بشأن السياسات العامة والإنفاذ والإصلاحات المعيارية. وقد صاغ بالفعل خطة عمل تتناول من بين مسائل أخرى، التدريب المتعدد التخصصات، والتعديات التي تقع من خلال التجارة الإلكترونية، والتثقيف.

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية في الصين – تجارب من الصعيدين الوطني والمحلي

مساهمات من إعداد السيد وانغ شانغلي، نائب المدير العام، مكتب الفريق الوطني الرائد المعني بمكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية والتقليد، بيجين، الصين، والسيد روي وينبياو، نائب المدير العام، إدارة الملكية الفكرية في بلدية شنغهاي، شنغهاي، الصين

ملخص: أطلقت الصين في عام 2008 مبادئها التوجيهية بشأن الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، جاعلة من الملكية الفكرية الركيزة الأساسية للحفاظ على الابتكار وتحفيزه.

وبغية توضيح الممارسات المثلى لتنسيق إنفاذ الملكية الفكرية في الصين، يُقدّم عرض لمساهمتين، تتناول أولّهما التجارب التي أجراها مكتب الفريق الوطني الرائد المعني بمكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية والتقليد (الفريق الوطني الرائد) على الصعيد الوطني، وتُعنى المساهمة الثانية بالتجارب التي أجرتها حكومة بلدية شنغهاي الشعبية على الصعيد المحلي.

وعلى الصعيد الوطني، تولي حكومة الصين أهمية كبيرة لحماية الملكية الفكرية، وقد حقّقت نتائج إيجابية في هذا الشأن بفضل إنشاء الفريق الوطني الرائد برئاسة نائب رئيس مجلس الدولة، وهو فريق مكرّس يتّخذ إجراءات على الصعيد الوطني لمكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية ويساهم بنشاط في تعزيز الجهود التعاونية بين الوكالات وبين الأقاليم وعبر الحدود لإنفاذها.

وأمّا على الصعيد المحلي، فقد عملت حكومة بلدية شنغهاي الشعبية بالتعاون مع الويبو لتيسير أنشطة إذكاء الوعي والتدريب وتكوين الكفاءات في مجال الملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، تبذل حكومة بلدية شنغهاي الشعبية جهوداً حثيثة من أجل تكوين الكفاءات في مجال الملكية الفكرية في شنغهاي، بما في ذلك من خلال تنسيق إجراءات الإنفاذ الإدارية بتنظيم اجتماعات مشتركة بين الوكالات.

التعاون بين الوكالات الإدارية المعنية بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في اليابان - الجوانب القانونية والتشغيلية

مساهمة من إعداد السيد شينجي إيغاراشي، نائب مدير شعبة التعاون الدولي، مكتب اليابان للبراءات، طوكيو، اليابان

الملخص: تشرح هذه الوثيقة الأنشطة التعاونية التي يجري الاضطلاع بها بين الوكالات الإدارية في اليابان للحد من التعديات على الملكية الفكرية.

ولا يوجد في اليابان قانون واحد ينظم كافة نواحي إنفاذ الملكية الفكرية. عوضا عن ذلك، يشتمل كل من قانون الملكية الفكرية وقانون الجمارك وقانون الإجراءات الجنائية على أحكام بشأن إنفاذ الملكية الفكرية، تنص على التعاون فيما بين بعض الوكالات الإدارية المعنية في اليابان.

والوكالات الإدارية الرئيسية المعنية بإنفاذ الملكية الفكرية هي: مكتب اليابان للبراءات والجمارك والشرطة. وهي مسؤولة عن تطبيق القوانين المعنية وإنفاذ الملكية الفكرية في نطاق اختصاصاتها. والهدف من التعاون فيما بينها هو الاستفادة مما لديها من خبرة. ويسهل مكتب اليابان للبراءات التحقيقات التي تجريها الجمارك أو الشرطة بشأن التعديات على الملكية الفكرية، وذلك من خلال تزويدهما بآراء الخبراء.

وعلاوة على ذلك، أُنشئ مكتب استشارات متعدد الخدمات لدعم الشركات اليابانية، وذلك عن طريق تقديم المشورة أو التوجيه بشأن كيفية مواجهة المشكلات الناجمة عن السلع المقلدة والمقرصنة.

تنسيق عملية إنفاذ الملكية الفكرية - ركيزة هامة لخطة ناميبيا الاستراتيجية لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية

مساهمة من إعداد السيد تيلينغ إس. أنديما، كبير الموظفين التنفيذيين، والسيدة إينا فيلنغي كاوندو، القائم بأعمال المسؤول التنفيذي لأنشطة الملكية الفكرية، الهيئة المعنية بالملكية الفكرية وقطاع الأعمال، ويندهوك، ناميبيا

الملخص: من شأن إنفاذ الملكية الفكرية أن يثبت سلامة نظام الملكية الفكرية ويحافظ عليه. وهذا النظام، شأنه شأن أي نظام قانوني، لا يمكن أن يعمل دون إنفاذ فعَّال. وقد حددت ناميبيا إنفاذ الملكية الفكرية بوصفه عنصرا حاسما في السياسة والاستراتيجية الوطنية العامة للملكية الفكرية. ولذلك، فإن المشروع الحالي لسياسة الملكية الفكرية ينص، كاستراتيجية رئيسية، على وضع خطة استراتيجية لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية وتنفيذها؛ بغية إنشاء نظام فعال ومتوازن لإنفاذ الملكية الفكرية، والاسهام في أجندة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعمها. ويغطي نظام إنفاذ الملكية الفكرية التدابير الوقائية؛ مثل أنشطة التثقيف والتوعية العامة الهادفة، والتدابير القانونية.

وتشمل الاستراتيجيات الراهنة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية أطرا قانونية ومؤسسية فعّالة للملكية الفكرية؛ وأنشطة تثقيفية وتوعية عامة؛ وسبل انتصاف متاحة في الوقت المناسب ضد التعديات؛ ووكالات فعالة لإنفاذ القانون؛ وتعزيز استخدام آليات بديلة لتسوية المنازعات، واللجوء إلى التحكيم في تسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية؛ وتنسيق أنشطة الوكالات المعنية بالإنفاذ.

التعاون الإقليمي بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا

مساهمة من إعداد: السيد آلان جيبتي، نائب المدير العام لشؤون المناصرة والسياسات والعلاقات الدولية والإنفاذ، مكتب الفلبين للملكية الفكرية مدينة تاغويغ، الفلبين

الملخص: يُعدُّ التكامل الاقتصادي بين عشرة من بلدان جنوب شرق آسيا في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) علامة فارقة في البيئة الاقتصادية للعالم أجمع. ومع ذلك، وبالنظر إلى تباين مستويات التنمية في تلك البلدان،

ولا سيما فيما يتعلق بنظمها القانونية وأدائها الاقتصادي، تعتمد مسألة تنفيذ السياسات وضمان فعاليتها اعتمادًا كبيرًا على وجود منصة للتعاون. ومن أجل نجاح هذه الجماعة الاقتصادية، من المهم توفير الحماية للاستثمارات والأعمال التجارية والممتلكات، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية، على نحو يكفل لأصحاب الحقوق أن يطمئنوا أنَّ حقوقهم القيّمة يمكن إنفاذها بفعالية. ومن بين النواتج التي تتوخاها خطة عمل الآسيان بشأن حقوق الملكية الفكرية "وضع خطة عمل إقليمية بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتنفيذ تلك الخطة". وتدعو خطة العمل المذكورة إلى اتباع نهج موحد وشامل يراعي مصالح جميع الأطراف المعنية ومختلف مستويات التنمية والقدرات لدى الدول الأعضاء في الآسيان. ولدى كل دولة عضو في الآسيان حدود تقيّد قدراتها، وفي هذا السياق يغدو من الحتمي اعتماد خطة عمل بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وإنشاء فريق يقوم على تنفيذها.

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية ودور الشرطة الملكية التايلندية

مساهمة من إعداد الكولونيل الدكتور تشافاليت تشافاليتفونغبون، مدير (قسم التحقيق)، شعبة مكافحة الجرائم الاقتصادية، مكتب التحقيقات المركزي، الشرطة الملكية التايلندية، بانكوك، تايلند

الملخص: تقدم هذه الورقة لمحة عامة عن دور الشرطة الملكية التايلندية، تحت إشراف اللجنة الوطنية المعنية بسياسة الملكية الفكرية، في التعاون والتنسيق مع وكالات إنفاذ القانون المعنيّة من أجل التصدي لانتهاكات الملكية الفكرية. وتسعى الورقة بوجه خاص إلى شرح مهام الشرطة الملكية التايلندية المتصلة بإنفاذ الملكية الفكرية وتنسيق إجراءات العدالة وتكوين كفاءات وكالات الإنفاذ والتدريب في مجال التمييز بين السلع الأصلية والمقلّدة وزيادة الوعي بالملكية الفكرية.

تنسيق إنفاذ حق المؤلف في تركيا

مساهمة مقدمة من المديرية العامة لحق المؤلف، وزارة الثقافة والسياحة، أنقرة، تركيا

الملخص: إنّ القانون رقم 5846 الخاص بالمصنفات الفكرية والفنية هو القانون الأساسي لحق المؤلف في تركيا. أمّا الهيئات الحكومية الرئيسية العاملة في مجال حق المؤلف في تركيا فهي: المديرية العامة لحق المؤلف ووزارة الداخلية والشرطة الوطنية والقضاء ووزارة الجمارك والتجارة.

وفي محاولة لصياغة سياسات مشتركة بين الكيانات العاملة في مجال الملكية الفكرية وضمان تنفيذ متّسق، أنشئ مجلس تنسيق حقوق الملكية الفكرية والصناعية عام 2008، ووضع المجلس الورقة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية والصناعية للفترة 2015-2018.

وتضطلع المديرية العامة لحق المؤلف حاليا بإدارة التسجيل وعلامة المراقبة (باندرول) ونظام لإصدار الشهادات بهدف منع التعديات على حق المؤلف، وتيسّر عمل وحدات الإنفاذ في التفتيش بشأن التعديات على حق المؤلف والتحقيق فيها والملاحقة القضائية لمرتكبيها بشكل فعال ومنهجي.

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية في فييت نام ودور المكتب الوطني للملكية الفكرية

مساهمة من إعداد: د. تران لي هونغ، مدير مكتب الشؤون الإدارية، المكتب الوطني للملكية الفكرية في فييت نام، هانوي، فييت نام

الملخص: توجز هذه الوثيقة التطورات الأخيرة في مجال تنسيق المبادرات المعنية بإنفاذ الملكية الفكرية في فييت نام، في سياق جهود البلاد الرامية لضمان الامتثال لاتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس). وتتناول

الوثيقة دور اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بمكافحة التهريب والتزييف والغش التجاري (اللجنة التوجيهية الوطنية 389) المنشأة حديثًا وإسهاماتها في حماية حقوق المستهلكين وبيئة الأعمال التجارية، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتشير الوثيقة أيضا إلى مبادرات أخرى، مثل تبادل الدعم التقني والتدريب والموارد بين مكتب فييت نام للملكية الفكرية وطائفة متنوعة من الوكالات المعنية بإنفاذ الملكية الفكرية. ومن خلال هذه الآليات، تحقق تقدم كبير في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وحمايتها في فييت نام صوب تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للملكية الفكرية.

الإجراءات القضائية الفعالة في منازعات الملكية الفكرية في مصر

WIPO/ACE/12/6

من إعداد أ. د./ حسام الدين عبد الغني الصغير أستاذ القانون التجاري ومدير المعهد الإقليمي للملكية الفكرية كلية الحقوق - جامعة حلوان، مصر

الملخص: تتناول الدراسة الإجراءات القضائية الفعالة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية وقد أوضحت أن حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها ارتفعت إلى مرتبة المبادئ الدستورية في ظل دستور 2014 وأن القضاء المصري لعب دوراً بارزاً في حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها قبل صدور القوانين المنظمة لها حيث اجتهدت المحاكم في توفير الحماية المدنية لتلك الحقوق استناداً إلى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة. وعرضت الدراسة التطور التشريعي لقوانين الملكية الفكرية بدءا من صدور أول قانون ينظمها سنة 1939 وحتى صدور قانون الملكية الفكرية الحالي. كما أوضحت أن النظام القضائي المصري تتعدد فروعه إلى ثلاثة: المحاكم القضائية، القضاء الإداري، المحكمة الدستورية العليا. كما تناولت وسائل الحماية القضائية لحقوق الملكية الفكرية: الحماية المدنية، والحماية الجنائية، والحماية الوقتية، وعرضت لتجربة إنشاء المحاكم الاقتصادية واختصاصها بنظر منازعات الملكية الفكرية ونجاحها في معالجة كثير من أوجه القصور في النظام القضائي. ويعد إنشاء المحاكم الاقتصادية بحق خطوة إيجابية هامة نحو إنشاء قضاء متخصص في مجال الملكية الفكرية في المستقبل.

إجراءات فعّالة للمحاكم في مجال الملكية الفكرية في بنما

مساهمة من إعداد السيد خوسيه إدواردو آيو برادو كانالس، رئيس محكمة العدل العليا، بنما سيتي، بنما

الملخص: اعتمدت جمهورية بنما تدابير من شأنها أن تكفل عرض الإجراءات المدنية المتعلقة بالملكية الفكرية على قضاة متخصصين. تتسم هذه الإجراءات بالبساطة والفعالية والبعد عن الإجراءات الشكلية غير اللازمة؛ بغية الإسراع في تسوية للمنازعات.

كما استُحدث مؤخرا في بنما نظام للإجراءات الجنائية يقدم لأصحاب حقوق الملكية الفكرية، من خلال تطبيق أساليب بديلة لتسوية المنازعات، حلولا سريعة وتعويضات عن الأضرار التي لحقت بهم.

كفاءة وفعالية الإجراءات أمام المحكمة الاتحادية للبراءات في سويسرا

مساهمة من إعداد الدكتور ديتر براندل، رئيس المحكمة الاتحادية للبراءات، سانت غالن، سويسرا

الملخص: تتبع المحكمة الاتحادية للبراءات في سويسرا نهجا عمليا وواقعيا للغاية. كل قضية تمثل مشكلة يتعين حلها. وأفضل حل، بطبيعة الحال، هو اتفاق الطرفين، والتوصل إلى تسوية. ولذلك، فإن أول ما تطمح إليه المحكمة هو مساعدة الطرفين على التوصل إلى تسوية في مرحلة مبكرة من الإجراءات، وذلك استنادا إلى إجراء تقييم أولي للقضية. وفي حالة الإخفاق في التوصل إلى تسوية، فإن هدف المحكمة يتمثل في إصدار حكم مناسب في فترة زمنية معقولة بتكاليف معقولة. وتبين هذه الورقة كيف تمضي المحكمة قدما لبلوغ هذه الأهداف.

WIPO/ACE/12/7

أوجه التقاطع بين قانون الملكية الفكرية والقانون الدولي الخاص – ملخص عملي

وثيقة من إعداد الدكتورة أنابيل بينيت، قاضية سابقة في محكمة أستراليا الفدرالية، سيدني أستراليا، والسيد سام غراناتا، قاض بمحكمة الاستئناف في أنتويرب، بلجيكا، ومحكمة العدل في بنيلوكس، لوكسمبورغ

الملخص: أُعد الدليل بشأن أوجه التقاطع بين قانون الملكية الفكرية والقانون الدولي الخاص، المزمع نشره من جانب مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، بهدف تزويد أعضاء الهيئة القضائية وممارسي مهنة القانون بصورة عامة بلمحة عن كيفية تطبيق القانون الدولي الخاص في منازعات الملكية الفكرية. وقد اتسم هذا الدليل بوضوح اللغة، وسهولة الاستعمال، وبساطة الشكل. وينبغي النظر إلى الدليل بوصفه خطوة هامة تساعد مستخدميه على حل القضايا المتعلقة بقانون الملكية الفكرية عبر الحدود. وليس في هذا الدليل ما يدعو إلى تفضيل منهج معين في مسائل المضمون القانوني، بل إنه، إذ يلقي الضوء على المسائل الأساسية في هذا المجال المعقد، إنما يهدف إلى مساعدة القضاة والمحامين في بلدان كثيرة مختلفة على اتخاذ قرارات مستنيرة.

WIPO/ACE/12/8

أعمال مؤتمر لاهاي بشأن القانون الدولي الخاص فيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية

وثيقة من إعداد مؤتمر لاهاي بشأن القانون الدولي الخاص، لاهاي، هولندا

الملخص: مؤتمر لاهاي بشأن القانون الدولي الخاص هو منظمة حكومية دولية تعمل على توحيد القانون الدولي الخاص. وتمتد ولايته لتشمل جميع نواحي القانون الدولي الخاص، بما في ذلك التعاون عبر الحدود بشأن مجموعة واسعة النطاق من

المسائل المدنية والتجارية، وفي ضوء هذه الخلفية، ينشط مؤتمر لاهاي أيضًا في الأمور المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية عبر الحدود. ومن شأن اتفاقيات القانون الدولي الخاص وغيرها من الصكوك التي وضعها مؤتمر لاهاي وأعمال هذه المنظمة فيما يخص إنفاذ هذه الصكوك وتطبيقها في أكبر قدر ممكن من الأنظمة القانونية تيسير إنفاذ الملكية الفكرية عبر الحدود ومن ثم الإسهام في حماية الملكية الفكرية عالميًا.

وتوضح هذه النظرة العامة الموجزة كيف يسهم مؤتمر لاهاي في تحقيق هدف المعالجة الفعالة لأوجه التداخل بين القانون الدولي الخاص وقانون الملكية الفكرية، خاصة عن طريق النهوض بالأعمال المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية عبر الحدود.

WIPO/ACE/12/9

دراسة في مقاربات التعدي على العلامات التجارية عبر الإنترنت

وثيقة من إعداد الدكتور فريديريك موستيرت، زميل باحث، جامعة أكسفورد، وأستاذ زائر في كلية كينغز، لندن، المملكة المتحدة

الملخص: تقدم هذه الدراسة نظرة عامة عن المقاربات الحالية لمسألة التعدي على العلامات التجارية عبر الإنترنت وتركّز بشكل خاص على سبل الرد المحتملة على بيع المنتجات المقلدة عبر الإنترنت. وتستعرض الدراسة سبل الانتصاف المدنية والجنائية والإدارية المتاحة وتسلط الضوء على مواطن ضعفها في البيئة الإلكترونية، وتقدم الخيارات البديلة المرتبطة بمسؤولية الوسطاء والتدابير الطوعية، وما ينجم عن ذلك من حاجة إلى إرشادات موحدة.

WIPO/ACE/12/10

الترتيبات المؤسسية لمعالجة التعديات على الملكية الفكرية على الإنترنت في الدول الأعضاء في الويبو

مساهمات من إعداد إيطاليا وجمهورية كوريا وتايلند والمملكة المتحدة وبوروبول والجمعية الأمريكية لقطاع الأفلام السينمائية

تجارب إيطاليا في مكافحة التعديات على حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت

مساهمة من إعداد الكولونيل فينشنزو توزي، رئيس الوحدة الخاصة لحماية الملكية الفكرية، الشرطة المالية، والدكتور ستيفانو فاكاري، مديرية التفتيش المركزية لحماية الجودة ومكافحة التزوير في قسم المنتجات الزراعية الغذائية، وزارة السياسات الزراعية والغذائية والغابات، روما، إيطاليا

الملخص: تعد الشرطة المالية "Guardia di Finanza" أحد الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون في إيطاليا، وهي تعمل تحت إشراف هيئة عسكرية تتمتع بصلاحيات محددة في الشؤون الاقتصادية والمالية، استنادا إلى سلطات خاصة ممنوحة لها بموجب القانون. وقد التزمت الشرطة المالية بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية؛ بهدف الحد بصورة ملموسة من مستويات السلع المقلدة في إيطاليا وفي الاتحاد الأوروبي. في عام 2014، أنشأت نظام معلومات لمكافحة التقليد (SIAC). ويتألف النظام من منصة تكنولوجية متكاملة مزودة بقاعدة بيانات تحتوي على معلومات تاريخية وإحصائية، كما تحتوي على صور ووثائق ومعلومات وإحالات تتعلق بالمرافق بشأن العلامات والمنتجات جُمعت لغرض الاستخدام العملي الفعال. ويجري الآن استكمال المراحل النهائية من تطبيق المكتبة الإلكترونية للوسوم التجارية المزوّرة (كوليبري "COLIBRI") المخصص لذات الغرض، ومن شأن هذا التطبيق أن يسهل اتخاذ إجراءات محددة الأهداف ضد التعدي على الملكية الفكرية عبر شبكة الإنترنت، التي تمثل الآن الجبهة الجديدة للتقليد.

وتعد ممارسة التقليد على الإنترنت وعلى شبكات التواصل الاجتماعي أحد أخطر التهديدات التي تواجه استدامة حقوق

الملكية الفكرية في المستقبل. ويمثل التعاون مع أصحاب حقوق الملكية الفكرية أحد صور الاستجابة الأكثر فعالية لمواجهة هذا التحدي. كما أن زيادة التعاون مع العاملين في مجال النظم الإلكترونية للمدفوعات أمر مطلوب لاستكشاف إمكانية اعتماد نهج "تعقب الأموال" في مجال الإنفاذ. كذلك، من المستحسن زيادة العمليات السرية، مثل عمليات الشراء الصوري.

إن مديرية التفتيش المركزية لحماية الجودة ومكافحة التزوير في قسم المنتجات الزراعية الغذائية هي السلطة المختصة في وزارة السياسات الزراعية والغذائية والغابات المسؤولة عن منع ومكافحة تزوير المنتجات الغذائية. وأجرت مديرية التفتيش في عام 2016، 000 48 عملية تفتيش وفحوص تحليلية، وفحصت 427 53 منتجاً وفتشت 190 25 منتِجاً.

وقدمت مديرية التفتيش أجوبة فعالة للمشاكل المرتبطة بانتشار التعديات على الملكية الفكرية على الإنترنت، وهي تعمل لزيادة فعالية صكوك الاتحاد الأوروبي التنظيمية واستحداث أنماط عمل جديدة من خلال إقامة علاقات تعاون ومذكرات تفاهم لحماية تسميات المنشأ المحمية والمؤشرات الجغرافية المحمية بالتعاون مع أبرز منصات التجارة الإلكترونية مثل إي بي وعلي بابا وأمازون.

الترتيبات المؤسسية المنفذة في جمهورية كوريا للتصدي لانتشار السلع المقلدة على الإنترنت

مساهمة من إعداد السيد ليم جون-يونغ، المدير المساعد لشعبة الشؤون المتعددة الأطراف، مكتب الملكية الفكرية الكوري (KIPO)، دايجون، جمهورية كوريا

الملخص: تقع على عاتق مكتب الملكية الفكرية الكوري مسؤولية التصدي للضرر الناجم عن انتشار السلع المقلدة على نطاق واسع. ولمعالجة هذه المشكلة بفعالية، تم تنفيذ العديد من الترتيبات المؤسسية واستخدامها.

وأنشأ مكتب الملكية الفكرية الكوري شرطة تحقيق خاصة (SIP) معنية بالعلامات التجارية لتحسين إنفاذ القانون في مجال السلع المقلدة، وشُكّلت فرقة عمل لإنفاذ القانون على الإنترنت لتنظيم صفقات بيع السلع المقلدة على الإنترنت المشتبه فيها. كما أقام مكتب الملكية الفكرية الكوري نظاماً لرصد الملكية الفكرية على الإنترنت (IPOMS) ومركز إبلاغ عن السلع المقلدة ومجلساً لمكافحة التقليد.

ومع ذلك، توجد قيود تحد من إمكانية تقديم المجرمين إلى العدالة. ومن الضروري المضي قدماً نحو تحسين التعاون الدولي بهدف توقيف المجرمين وعرقلة مصادر توزيع السلع المقلدة.

ويعمل مكتب الملكية الفكرية الكوري باستمرار على رفع جهوده إلى أقصى حد لإنشاء نظام يعزز الابتكار الأصيل ومنع تسويق السلع المقلدة وتوزيعها وبيعها، ويخطط لتوسيع نطاق هذه المساعي.

تحديات التقاضي في قضايا التعدي على الملكية الفكرية عبر الإنترنت: وجهة نظر مكتب المدعي العام لتايلند

مساهمة من إعداد السيدة دوانغبورن تيتشاكومتورن، مدعية عامة في إدارة الملكية الفكرية والتقاضي التجاري الدولي، مكتب المدعي العام، بانكوك، تايلند

الملخص: واجهت تايلند على مر السنين مسألة التعدي على الملكية الفكرية. لذلك يُنظر إلى الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية في تايلند كمهمة ذات أولوية عليا وواحدة من القضايا التي يتعين حلها على وجه السرعة. من جهة أخرى، ثبت أنه يصعب التقاضي بشأن التعدي الإلكتروني بسبب الطابع العابر للحدود الوطنية لهذا الفعل وصعوبة الحصول على دليل مادي. وتعتمد سلطات إنفاذ القانون في تايلند على تحسين التعاون على الصعيدين الوطني والدولي. وهناك أيضا حاجة

واضحة إلى أن تتيح تايلند مزيدا من الحرية للمدعين العامين ليتمكنوا من اتخاذ قرارات مجدية وتستهدف القضايا الأكبر والأهم. وأخيرا يُعتبر تعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية أمرا أساسيا لحل المشكلة. ومن المهم أن نفهم ونعتقد أن التعدي على الملكية الفكرية مسألة خطيرة. وسيساعد هذا الفهم كثيرا على القضاء على أنشطة التعدي بطريقة مستدامة.

أوامر حجب المواقع الشبكية: تجربة المملكة المتحدة

مساهمة من إعداد السيدة إليزابيث جونز، مديرية إنفاذ حق المؤلف والملكية الفكرية، مكتب الملكية الفكرية، نيوبورت، المملكة المتحدة

الملخص: أصدرت محاكم المملكة المتحدة، في الأعوام الأخيرة، عدداً من الأوامر القضائية تلزم مزودي خدمات إنترنت محددين بحجب وصول المشتركين إلى مواقع شبكية محددة تنتهك حقوق الملكية الفكرية. وكانت قضية شركة Twentieth Century Fox Film Corp & Ors ضد شركة British Telecommunications Plc ، [2011]، دائرة الأموال بمحكمة العدل العليا لإنكلترا وويلز ((EWHC 1981 (Ch) بمثابة اختبار بالنسبة لكبريات استوديوهات الأفلام التي نجحت في استصدار أمر قضائي يلزم شركة بريتيش تيليكوم (BT) بحجب وصول المشتركين إلى موقع شبكي اسمه Newzbin2. ومنذ هذه القضية الأولى، لم يعترض مزودو خدمات الإنترنت على الأوامر الملتمسة. ومتى كانت وقائع الطلبات مشابهة للقضايا التي أُصدرت فيها أحكام علنية مسببة، كان استصدار معظم الأوامر القضائية عن طريق إجراءات إدارية. وفي نوفمبر 2014، طالبت شركة Cartier International AG & Ors في قضيتها ضد شركة British Sky Broadcasting Ltd & Ors، [2014]، EWHC 3354 (Ch) بإصدار أمر قضائي يلزم مزودي خدمات الإنترنت بحجب الوصول إلى مواقع شبكية تبيع سلعاً تنتهك العلامات التجارية لشركة كارتييه. وتكتسي تلك القضية أهمية خاصة في المملكة المتحدة نظراً إلى عدم وجود أي تشريع ينص صراحة على ذلك النوع من أوامر حجب المواقع الشبكية التي تُنتهك فيها العلامات التجارية. وتعدّ تلك الأوامر أداة قيمة من حيث التدابير المتاحة لأصحاب الحقوق من أجل حماية حقوقهم المتعلقة بالملكية الفكرية وإنفاذها في المملكة المتحدة، ولكن يقتضي استصدارها جهداً كبيراً وتكلفة عالية، فلا يُلجأ إليها إلا ضد المواقع الشبكية التي ترتكب أشد الانتهاكات ضرراً.

الترتيبات التي تتخذها المؤسسات لمواجهة التعديات على الملكية الفكرية على الإنترنت- تجربة يوروبول

مساهمة من إعداد السيد كريس فانستينكيست، قائد فريق، الائتلاف المنسق للتصدي للتعديات على الملكية الفكرية (IPC^3)، يوروبول، لاهاي، هولندا

الملخص: رغم أن مكافحة الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية لا تندرج ضمن تهديدات الجرائم ذات الأولوية في الاتحاد الأوروبي للفترة 2018-2021، فإنها تظل مسألة هامة بالنسبة إلى مكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول) وشركائه من سلطات إنفاذ القانون.

ففي عام 2016، أنشئ في إطار يوروبول الائتلافُ المنسق لمكافحة الجريمة الماسة بالملكية الفكرية (ائتلاف IPC3) بهدف تيسير الاستعانة الكاملة بقدرات يوروبول التشغيلية والاستراتيجية في مجال التصدي للتعديات على حقوق الملكية الفكرية. ويبوئ ائتلاف IPC^3 مكتب يوروبول مكانة المرجع الأوروبي المركزي للمعارف والخبرات المتخصصة في عمليات التحقيق في الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية ويزيد في الوقت ذاته القدرات التنسيقية لدى يوروبول ويؤهله إلى موقع أفضل يمكّنه من الحصول على مساهمات من أصحاب المصلحة المتعددين، مثل هيئات قطاع الصناعة الخاص ورابطات أصحاب حقوق الملكية الفكرية.

وتؤكد أحدث العمليات الناجحة التي دعمها ائتلاف IPC^3 في مجال التصدي للتعديات على حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت، على الأهمية الحاسمة للتعاون الدولي في مجالي إنفاذ القانون والقضاء، وضرورة توثيق التعاون بين سلطات إنفاذ القانون وأصحاب المصلحة المتعددين من القطاعين العام والخاص العاملين في هذا المجال.

التدابير الطوعية لقطاعات الصناعات للحد من القرصنة على الإنترنت

مساهمة من السيد دين ماركس، نائب الرئيس التنفيذي، ونائب المستشار العام، ورئيس حماية المحتوى العالمي في الجمعية الأمريكية لقطاع الأفلام السينمائية (MPAA)، لوس أنجلوس، الولايات المتحدة الأمريكية

الملخص: بلغت قرصنة المؤلفات المحمية بحق المؤلف مستويات عالية للغاية نتيجة تنامي نطاق الإنترنت وتوفره، وهو ما يطرح تحديات إزاء الإنفاذ. وتبرز ضرورة أن تقترن سبل الإنفاذ التقليدية بمزيج من زيادة العروض الشرعية على الإنترنت وتدابير طوعية فعالة من أجل تخفيض المستويات الإجمالية للتعدي على الملكية الفكرية على الإنترنت. والتدابير الطوعية، خلافاً للقوانين واللوائح، قابلة للتكييف سريعاً من أجل مواجهة الأشكال المتغيرة من القرصنة على الإنترنت. ولا تعود هذه التدابير بالفائدة على أصحاب الحقوق فقط، بل كذلك على وسطاء الإنترنت وموفري الخدمات والحكومات ومستخدمي الإنترنت. وينبغي بالتالي أن تشجع الحكومات التدابير الطوعية كوسيلة مهمة لمواجهة قرصنة حق المؤلف على الإنترنت.

WIPO/ACE/12/11

المواطنون الأوروبيون والملكية الفكرية: التصور والوعي والسلوك

وثيقة من إعداد السيد باول مايير، مدير المرصد الأوروبي للتعديات على حقوق الملكية الفكرية، التابع لمكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية، أليكانتي، إسبانيا

الملخص: تظهر دراسة استقصائية جديدة أجراها مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO) على نطاق الاتحاد الأوروبي تأييداً واسعاً لحقوق الملكية الفكرية في أوساط مواطني الاتحاد الأوروبي وإقبالاً متزايداً على استخدام العروض الرقمية القانونية. وتؤكد هذه الدراسة الاستقصائية النتائج العامة التي خلصت إليها دراسة استقصائية مماثلة أجراها هذا

المكتب في عام 2013.

بيد أن هذه الدراسة تظهر أن هناك فيما يبدو مزيداً من التسامح إزاء شراء المنتجات المقلّدة، لاسيما في أوساط الشباب. بل إن هؤلاء الشباب صرحوا بأنهم يرون أن من المقبول، في ظل استمرار الأزمة الاقتصادية، شراء منتجات مقلّدة إذا كان سعر المنتج الأصلي باهظاً للغاية. وذكر عدد كبير من الأشخاص أنهم يفضلون النفاذ إلى المحتويات الرقمية عن طريق خدمات قانونية أو مرخص لها كلّما أتيح لهم خيار بتكلفة في المتناول. غير أن اللبس يزداد بشأن تحديد ما يشكل مصدراً قانونياً و/أو متجراً إلكترونيا يبيع منتجات أصلية. وقد واظب المكتب منذ نشر دراسة عام 2013 على اتخاذ العديد من الإجراءات المستندة إلى نتائج تلك الدراسة والموجهة مباشرة إلى مواطني الاتحاد الأوروبي.

WIPO/ACE/12/12

أداة الويبو لتقييم احترام المستهلك للملكية الفكرية – تقييم السلوكيات وفعالية حملات التوعية

وثيقة من إعداد السيد مايك كلوب، خبير استشاري مستقل في بحوث المستهلك والرئيس التنفيذي لشركة Actualise Research Services، تويكينهام، المملكة المتحدة

الملخص: طلبت الويبو إعداد أداة تقييم لمساعدة الدول الأعضاء فيها على تقييم سلوكيات المستهلكين تجاه التعدي على الملكية الفكرية وتقييم فعالية حملات التوعية من أجل إذكاء الاحترام للملكية الفكرية. ونُفِّذ المشروع بفضل مساهمة مالية قدمتها وزارة الثقافة والرياضة والسياحة بجمهورية كوريا. والأداة عبارة عن نموذج استبيان مشفوع بإرشادات وافية تمكِّن المستخدمين من إعداد استبيان شامل بسرعة وبساطة لأغراض بحوث المستهلكين، وتيسِّر مقارنة البيانات المستخرجة من الاستبيانات. ومن النتائج الرئيسية للأداة تقدير نسبة السكان الذين يستهلكون أنواعا معينة من السلع المتعدية، وتحديد سلوكياتهم ودوافعهم، ومتابعة التغيرات على مر الزمن، وتقييم فعالية الحملات الإعلامية في إذكاء الاحترام للملكية الفكرية.

WIPO/ACE/12/13

أنشطة التوعية والحملات الاستراتيجية بوصفها وسيلة لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية

مساهمات من إعداد أنتيغوا وبربودا وإثيوبيا وجورجيا وعمان وبيرو؛ وباحثات من جامعة لينك كامبوس في روما، إيطاليا

الحملات والمنافسات التعليمية للشباب من أجل بناء احترام الملكية الفكرية في أنتيغوا وبربودا

وثيقة من إعداد السيدة ريكي كاماتشو، مُسجِّلة براءات، مكتب أنتيغوا وبربودا للملكية الفكرية والتجارة، وزارة الشؤون القانونية، أنتيغوا، أنتيغوا وبربودا

الملخص: توضح هذه الوثيقة تجربة أنتيغوا وبربودا في مجال بناء المعارف المتعلقة بالملكية الفكرية وبناء احترامها من خلال الحملات والمنافسات التعليمية الموجهة التي تستهدف الشباب والقطاع الخاص وموظفي إنفاذ القانون. فبالرغم من أن غياب الموارد المالية والبشرية الكافية لا يزال يشكل تحديا في تعظيم نطاق وصول حملات التوعية، إلا أن مكتب الملكية الفكرية مستمر في الاستعانة بالطرق الإبداعية لتعزيز التوعية.

زيادة الوعي حول أهمية الملكية الفكرية في إثيوبيا

مساهمة من إعداد الدكتور ماندفرو إيشيت، المدير العام للمكتب الإثيوبي للملكية الفكرية في أديس أبابا بإثيوبيا

الملخص: تناقش هذه الوثيقة تجربة إثيوبيا لبناء احترام حقوق الملكية الفكرية من خلال زيادة الوعي. ويعد زيادة مستوى الوعي أحد المجالات الرئيسية لنشاط المكتب الإثيوبي للملكية الفكرية. وليضطلع هذا المكتب بهذا النشاط على نحو فعال، يستغل إداراته الأساسية الأربع التي تتمثل في مديرية البراءات ونقل التكنولوجيا، ومديرية العلامات التجارية، ومديرية حماية وتنمية حق المؤلف والمعارف المجتمعية، ومديرية الملكية الفكرية لأغراض التنمية. وقد ساعد دمج خدمات التسجيل الخاصة به مع أنشطة التوعية التي اضطلعت بها مختلف المديريات المكتب في زيادة عدد التسجيلات. وبصرف النظر عن هذا، ساعد التنسيق الذي أقامه مع مختلف الهيئات العامة على زيادة الوعي حول الملكية الفكرية في صفوف عامة الناس. ولا يزال غياب الموارد البشرية والمالية يشكل تحديا يتعين التصدي له.

إذكاء احترام الملكية الفكرية وتوعية أطفال المدارس: أولوية تربوية في جورجيا

مساهمة من السيد نيكولوز غوغيليدسه، رئيس مركز جورجيا الوطني للملكية الفكرية، ساكباتنتي، تبليسي، جورجيا

الملخص: إن توعية الجمهور في مجال الملكية الفكرية وتحديد التوجهات ذات الأولوية في سياسة الدولة المتعلقة بالملكية الفكرية وتنفيذها هما في صلب عمل مركز جورجيا الوطني للملكية الفكرية ("المكتب"). وحدّدت خطة عمل المكتب لفترة 2014-2018 تعزيز أنشطة الابتكار وإذكاء احترام الملكية الفكرية كتوجهات ذات أولوية. واتُخذ قرار بتثقيف الجيل الجديد والشروع في أنشطة ترويجية منذ الصِغر بواسطة أنشطة تربوية متنوعة. وتحقيقاً لهذا الهدف، أعدّ المكتب بالتعاون مع مشروع جورجيا للتعليم الابتدائي مواد للقراءة مخصصة لأطفال المدارس الابتدائية من الصف الثالث إلى الصف الخامس ونظّم دروساً خاصة عن الملكية الفكرية تستهدف مجموعات معيّنة.

مسابقة السياحة واحترام حقوق الملكية الفكرية لطلاب المدارس في عُمان لعام 2017/2016

مساهمة من د. مياء سعيد العزري، خبيرة تربوية في المديرية العامة لتطوير المناهج ومديرة دائرة الابتكار والأولمبياد العلمي، وزارة التربية والتعليم، مسقط، عُمان

الملخص: لقد حظي موضوع الملكية الفكرية في سلطنة عمان باهتمام واسع في مجال التعليم خلال العام الدراسي المنصرم مما يعد ثمرة من ثمار الاستراتيجية الوطنية للابتكار التي تم اعتمادها مؤخرا، فنشر الوعي بأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية بين النشء بشكل خاص والمجتمع بشكل عام كان أحد أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها برامج الاستراتيجية. وقد تمثلت الأنشطة في تطبيق مسابقة بين طلاب المدارس يتنافسون من خلالها في تصميم ملصقات تحث السياح على شراء السلع الأصلية وتجنب السلع المقلدة لأن ذلك يؤدي إلى أضرار صحية واقتصادية، وقد رافق تطبيق المسابقة عدد من الفعاليات المصاحبة تمثلت في زيارات للمدارس ومحاضرات توعوية للطلاب والمعلمين، وفعالية مجتمعية استهدفت الشرائح المختلفة في المجتمع ومعرض مصاحب للرسومات التي أنتجها الطلاب، بالإضافة إلى المسرحيات والمسابقات الموجهة إلى الجمهور. وقد صاحب الفعاليات تغطية إعلامية واسعة في وسائل الإعلام المختلفة لبث الرسالة إلى قطاع واسع من المجتمع، وقد توج الطلاب الفائزون في المسابقة في اليوم العالمي للملكية الفكرية من قبل الويبو وأيضا من بعض شركات القطاع الخاص.

إذكاء الاحترام للملكية الفكرية بين الجماهير - تجربة بيرو

السيدة كارمين ساندوفال، مديرة الترويج والتوزيع، المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية (INDECOPI)، ليما، بيرو

الملخص: تعرض هذه الورقة استراتيجية المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية (المعهد) لتعزيز المعلومات بشأن الملكية الفكرية ونشرها بعنوان "مسابقة الصحافة الوطنية: تعزيز الملكية الفكرية"، التي أطلقت

عام 2013 في سياق تحالف استراتيجي مع غرفة التجارة الأمريكية في بيرو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو).

وتهدف الاستراتيجية إلى تحفيز الاهتمام الصحفي بقضايا الملكية الفكرية وتشجيع الصحفيين على نشر المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية في وسائل الإعلام، مما يعزز الوعي العام بما تقدّمه الملكية الفكرية من منافع لمجتمع ينمو اقتصاده، وكأداة لإضافة القيمة.

وعلى الصعيد الوطني، تلقى 462 صحفيا تدريبا لاستيفاء متطلبات المشاركة وعرض 47 عملا (منها أفلام وثائقية وتقارير صحفية) ونشر 2555 مقالة عن الملكية الفكرية في وسائط الإعلام.

أبطال الحقيقة: اللعبة التي تعلّم المراهقين احترام الملكية الفكرية

مساهمة من إعداد السيدة ستيفانيا باركا والسيدة برونيلا بوت والسيدة جيادا مارينسي، باحثات، جامعة لينك كامبوس، روما، إيطاليا

الملخص: أبطال الحقيقة هي "لعبة جادّة" تهدف إلى إذكاء وعي المراهقين، الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و16 عاما، بالملكية الفكرية وقضاياها، وتسلّط الضوء على قيمة المنتجات الأصيلة والأصلّية وتظهر مخاطر التقليد والقرصنة في الحياة اليومية. وقد اختير هذا الهدف تحديدا لأنّ الجيل الشاب تعرّض، في السنوات الأخيرة، ولا زال لقضايا الملكية الفكرية والتقليد نتيجة زيادة قوته الشرائية واستخدامه الواسع لتكنولوجيات الاتصالات الجديدة. وتتاح المرحلة الأولى من اللعبة مجانا على الرابط (http://truehunters.eu/en/)، باللغتين الإنكليزية والإيطالية. ويمكن لأصحاب المصلحة (معلّمي المدارس الثانوية) الراغبين في استخدام اللعبة، أن يحصلوا على الإنترنت على كتيب المشروع والكتاب الإلكتروني الذي يهدف إلى تسهيل استخدام هذه اللعبة الجادّة وسبل تكييفها.

WIPO/ACE/12/14

المساعدة التشريعية التي تقدمها الويبو في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

وثيقة من إعداد الأمانة

الملخص: تُلقي هذه الوثيقة الضوء على السمات الرئيسية للمساعدة التشريعية في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية التي تضطلع بها أمانة المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) من خلال برنامجها رقم 17 "إذكاء الاحترام للملكية الفكرية". وتهدف الوثيقة إلى تقديم لمحة عامة عن إطار ونطاق ومضمون هذه المساعدة التي تُقدَّم وفقاً لولاية اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، بما يتماشى مع النتيجة المرتقبة ه2.1 ("أطر تشريعية وتنظيمية وسياسية مكيّفة ومتوازنة في مجال الملكية الفكرية") على النحو المحدد في برنامج الويبو وميزانيتها، وفي إطار التوصية 45 من توصيات أجندة الويبو للتنمية.

[نهاية الوثيقة]